A

الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

Distr.
GENERAL

A/HRC/10/60
27 January 2009

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الدورة العاشرة
البند ٢ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز تمتع الجميع بالحقوق الثقافية واحترام التنوع الثقافي

تقرير المفوضة السامية لحقوق الإنسان*

* تأخَّر تقديم هذه الوثيقة.

(A) GE.09-10480 300309 300309

موجز

يتضمن هذا التقرير ملخصاً للمساهمات والآراء التي أعربت عنها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن محتوى ونطاق ولاية يُحتمل إنشاؤها في المستقبل لخبير مستقل في مجال الحقوق الثقافية. ويرد ملخص هذه المساهمات والآراء في متن هذا التقرير.

وكانت النُهج التي تضمنتها الردود الواردة شديدة التنوع بحيث لم تسمح إلا باستخلاص استنتاجات عامة جداً في نهاية التقرير. وكان خمسة عشر رداً من الردود السبعة عشر الواردة مؤيداً لإنشاء ولاية خبير مستقل في ميدان الحقوق الثقافية والتنوع الثقافي. واعتبرت مساهمتان أن لا حاجة لولاية إجراءات خاصة جديدة في هذا المجال. وكان الرأي المشترك عامةً بين المساهمات المؤيدة لإنشاء آلية خبير مستقل هو أن هذه الآلية ستعزز فهم الحقوق الثقافية وحمايتها، كما ستساعد في سد ثغرات الحماية التي تواجه الحقوق الثقافية. واحتجت المساهمات المعارضة لاستحداث ولاية جديدة إما بأن المعايير والآليات القائمة ضمن منظومة الأمم المتحدة تتناول بشكل كافٍ الحقوق الثقافية أو بأنه ينبغي زيادة تعميم مراعاة هذه الحقوق وتعزيزها ضمن الآليات القائمة لحقوق الإنسان.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولاً - مقدمة	١ - ٤	٤
ثانياً - ردود الحكومات	٥ - ٣٥	٤
الجزائر	٥	٤
البوسنة والهرسك	٦	٥
بوركينا فاسو	٧ - ٩	٥
كوبا	١٠-١٢	٥
مصر	١٣-١٧	٦
غواتيمالا	١٨-٢١	٧
جمهورية إيران الإسلامية	٢٢-٢٣	٨
الكويت	٢٤-٢٥	٩
المكسيك	٢٦	٩
البرتغال	٢٧	٩
إسبانيا	٢٨	١٠
السويد	٢٩	١٠
سويسرا	٣٠-٣٢	١٠
الجمهورية العربية السورية	٣٣	١١
تركيا	٣٤-٣٥	١١
ثالثاً - ردود المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية	٣٦-٤٣	١١
رابعاً - الاستنتاجات	٤٤-٤٩	١٣

أولاً – مقدمة

١- طلب مجلس حقوق الإنسان من مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ، في قراره ٦/٦ المؤرخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ والمعنون "تعزيز تمتع الجميع بالحقوق الثقافية واحترام التنوع الثقافي"، "أن تتشاور مع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن مضمون ونطاق ولاية الخبير المستقل في مجال الحقوق الثقافية، على أن يكون أساس هذه الولاية هو التنفيذ الشامل لهذا القرار، وأن تقدم تقريراً عن نتائج هذه المشاورات إلى المجلس وفقاً لبرنامج عمله السنوي".

٢- وفي ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وجهت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان طلباً إلى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية تلتمس فيه آراءها ومساهماتها بهذا الصدد. كما وجهت رسالة تدعو فيها المنظمات غير الحكومية إلى تقديم مساهمات بهذا الشأن.

٣- وتلقت المفوضية ردوداً من حكومات الجزائر والبوسنة والهرسك وبوركينا فاسو وكوبا ومصر وغواتيمالا وجمهورية إيران الإسلامية والكويت والمكسيك والبرتغال وإسبانيا والسويد وسويسرا والجمهورية العربية السورية وتركيا. كما تلقت ردوداً من اليونسكو ومن مرصد التنوع الثقافي والحقوق الثقافية[(١)]، وهو شبكة معاهد ومنظمات غير حكومية وخبراء يقع مقرها في معهد الأخلاقيات وحقوق الإنسان المتعدد التخصصات، التابع لجامعة فريبورغ بسويسرا.

٤- ويلخص هذا التقرير مساهمات الحكومات ومنظمة اليونسكو ومجموعة المنظمات غير الحكومية والمعاهد، ويخلص إلى بعض الملاحظات الختامية استناداً إلى المعلومات والمقترحات الواردة.

ثانياً – ردود الحكومات

الجزائر

٥- شدّدت مساهمة الجزائر على أهمية الحقوق الثقافية وقلة ما تحظى به من اهتمام عامةً. وشرحت الجزائر جهودها في سبيل إعمال الحقوق الثقافية وسلطت الضوء على بعض التحديات التي تواجه التمتع الكامل بالحقوق الثقافية واحترام التنوع الثقافي. وأيّدت الجزائر إنشاء آلية خبير مستقل، مشددة على أن من شأن ذلك زيادة تعزيز الحقوق الثقافية. كما حدد رد الجزائر بعض المجالات المواضيعية التي يمكن أن تشملها ولاية الخبير المستقل وهي: قضية التعاون الثقافي الدولي؛ والثغرات الثقافية الناجمة عن التوزيع غير المتكافئ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة بين الشمال والجنوب؛ وقضية إعادة قطع التراث الثقافي إلى موطنها. وقالت الجزائر إن ولاية الخبير المستقل ينبغي أن تتجنب أي تكرار للأنشطة القائمة التي تضطلع بها اليونسكو وغيرها من هيئات الأمم المتحدة.

[الأصل: بالفرنسية]
[١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨]

---

(١) شاركت المنظمات غير الحكومية التالية في هذه المساهمة: الحركة الدولية لإغاثة الملهوف – العالم الرابع؛ منظمة "points-coeur"؛ المجلس الدولي للمرأة؛ المجتمع الدولي البهائي؛ المكتب الكاثوليكي الدولي لرعاية الطفولة؛ المنظمة الدولية للحق في التعليم وحرية التعليم. وساهم كذلك خبراء من "فريق فريبورغ".

البوسنة والهرسك

٦- تضمن رد البوسنة والهرسك استعراضاً مفصلاً للتدابير المتخذة لإعمال الحقوق الثقافية واحترام التنوع الثقافي. وتشمل هذه التدابير مثلاً اعتماد التشريعات، والتصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وإنشاء هيئات استشارية لترسيخ التعددية الثقافية والاحترام المتبادل بين الثقافات والأديان، وتعزيز الأنشطة الثقافية.

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨]

بوركينا فاسو

٧- أشارت بوركينا فاسو في ردها إلى الركائز الدولية التي تستند إليها الحقوق الثقافية، وشدّدت على الحاجة إلى إمداد الخبير المستقل في هذا المجال بالكفاءات اللازمة لتنفيذ ولايته. وحددت المساهمة عدة مهام يتعين على الخبير المستقل الاضطلاع بها واقترحت الشروط التي يتعين على المكلف بهذه الولاية الوفاء بها كما اقترحت فترة زمنية لتنفيذ الولاية.

٨- واقترحت بوركينا فاسو إدراج العوامل التالية في ولاية الخبير المستقل: إدارة وتنسيق الأنشطة الثقافية في البلدان ورصد احترام الصكوك الدولية في هذا المجال؛ وإعداد التقارير بشأن التجليات الثقافية لمختلف الفئات الإثنية في البلدان؛ وإعداد مشاريع للتنمية الثقافية؛ وإعداد واقتراح مشاريع قوانين تتعلق بإشاعة الثقافة، وفقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وإقامة روابط مع اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومع اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان؛ وتنظيم اجتماعات وحلقات دراسية وحلقات عمل في مجال الحقوق الثقافية والمشاركة في هذه الاجتماعات والحلقات؛ والتعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية في مجال الحقوق الثقافية.

٩- واقترحت مساهمة بوركينا فاسو تحديد ولاية الخبير المستقل المعني بالحقوق الثقافية بمدة ثلاث سنوات، مع إمكانية تجديدها.

[الأصل: بالفرنسية]
[١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨]

كوبا

١٠- شدّدت مساهمة كوبا على أهمية إنشاء ولاية خبير مستقل في مجال الحقوق الثقافية واحترام التنوع الثقافي. وأشارت كوبا إلى أن هذه الولاية ستساهم في تحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان المعقود عام ١٩٩٣، وتحديداً المساواة في معاملة كل فئة من فئات حقوق الإنسان، مع مراعاة ترابطها وعدم قابليتها للتجزئة وعالميتها. وجاء في المساهمة أن إنشاء ولاية خبير مستقل من شأنه المساعدة في سد ثغرة الحماية القائمة في مجال الحقوق الثقافية. ولاحظت كوبا أن إنشاء ولاية جديدة في هذا المجال لن يكون منافياً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ بشأن ترشيد الولايات، لأن هذا القرار يطلب من المجلس إيلاء الاهتمام لجميع حقوق الإنسان على قدم المساواة، وتحقيق

التوازن في الولايات المواضيعية بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي السياق ذاته، طلب القرار إلى المجلس تحديد ومعالجة الثغرات المواضيعية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

١١- واعترفت المساهمة بأعمال المؤسسات الأخرى للأمم المتحدة، كاليونسكو، في مجال الحقوق الثقافية، ولكنها لاحظت أن إنشاء ولاية خبير مستقل معني بالحقوق الثقافية من شأنه أن يساعد في تناول هذه القضية من منظور قائم على حقوق الإنسان، ومعالجتها في إطار هيئة متخصصة في مجال حقوق الإنسان وتابعة للأمم المتحدة. وسيضطلع الخبير المستقل بمتابعة هذه القضية ومدى الامتثال للقرارات التي يعتمدها مجلس حقوق الإنسان في هذا المجال.

١٢- واقترحت كوبا أن يضطلع الخبير المستقل كذلك بدراسات عن حالة تعزيز وحماية الحقوق الثقافية، وحالة احترام التنوع الثقافي والحفاظ عليه، على الصعيد العالمي، وأن يقدم توصيات بشأن التصدي للاتجاه المتزايد نحو التذويب الثقافي وضمان الحفاظ على التراث الثقافي للشعوب.

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨]

مصر

١٣- تضمن رد مصر سرداً مفصلاً للقضايا والمهام التي يتعين تكليف الخبير المستقل بها. فينبغي أن تتضمن ولايته حماية وتعزيز تمتع الجميع بالحقوق الثقافية واحترام التنوع الثقافي، وضمان ممارسة هذه الحقوق، ونشر ثقافة حقوق الإنسان بصفة عامة وترسيخ قيمها. وشدّدت المساهمة على الحاجة إلى تضمين الولاية إطاراً للتعاون مع اليونسكو وغيرها من هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادرة الأمم المتحدة بشأن تحالف الحضارات، والتعاون بين الدول والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الثقافية الدولية والإقليمية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وذلك لتفادي الازدواجية مع أنشطتها.

١٤- وشملت المهام التي حددتها مصر ليضطلع بها الخبير المستقل في هذا المجال ما يلي: تقديم اقتراحات وتوصيات لمجلس حقوق الإنسان بشأن سبل تنفيذ قرارات المجلس المتعلقة بتعزيز الحقوق الثقافية؛ وإعداد دراسات بشأن حماية الحقوق الثقافية، بما في ذلك حماية الممتلكات الثقافية من التدمير أو التشويه، وبشأن سبل إدماج المكون الثقافي في النظام التعليمي، بالتنسيق مع اليونسكو؛ وإبداء الرأي فيما يحيله إليه مجلس حقوق الإنسان من دراسات أو مقترحات أو تقارير بشأن حماية الحقوق الثقافية واحترام التنوع الثقافي؛ ودعم دور مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية المعنية بتطوير المفاهيم الثقافية والتربوية المؤدية إلى التفاهم والحوار بين الحضارات بالتنسيق والتعاون مع نظيراتها على الساحة الدولية، وتشجيع الحوار مع الحضارات الأخرى؛ وتعزيز التعاون مع اليونسكو وغيرها من المؤسسات الثقافية الدولية والإقليمية ومع المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتفعيل الحوار الحضاري ووضع برامج مشتركة في هذا المجال والاستفادة من إمكانيات هذه المؤسسات في تنفيذ البرامج المشتركة.

١٥- وعلاوة على ذلك، ينبغي تكليف الخبير المستقل بالحفاظ على الحقوق الثقافية للأقليات والسكان الأصليين والشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي من خلال الوسائل التالية: دعم المشاريع الثقافية والإعلامية واللغوية والتراثية لأبناء الأقليات والسكان الأصليين والشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي؛ وإنشاء مؤسسات تعليمية لجميع المراحل

الدراسية، وفق ضوابط وطنية عامة، من أجل تطوير تاريخها وفلسفتها وثقافتها وفنونها وأنماط عيشها وتشجيعها على تنفيذ مشاريعها الإنمائية الخاصة بها تلبية لاحتياجاتها الحقيقية المشروعة؛ ومعالجة البرامج التربوية والتعليمية في جميع المؤسسات الحكومية وفق منظور وطني شامل يضمن الحياد والتعددية الثقافية واحترام التنوع الثقافي والإثني والديني للجميع؛ وإنشاء مراكز ومؤسسات تتمتع بإدارة ذاتية لامركزية تتيح لهذه الفئات ممارسة طقوسها وتقاليدها وتراثها وثقافتها بكل حرية بعيداً عن كل أشكال التهديد والمراقبة؛ وضمان احترام الخصوصية الثقافية للجميع دون تمييز؛ والحفاظ على التراث الثقافي بوصفه مصدراً للإبداع وحماية اللغات المحلية والتقاليد والفنون الفولكلورية من الاندثار.

١٦- وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تركز الولاية على ضمان الحقوق الثقافية للأشخاص ذوي الإعاقة لكفالة استغلال وتنمية قدراتهم الإبداعية والفنية في جميع النواحي الأدبية والفنية والفكرية التقليدية والمعاصرة، وتعزيز قدرتهم على التمتع بجميع أشكال الترفيه والثقافة والأنشطة الرياضية وضمان إمكانية حصولهم على المواد الأدبية والثقافية الأخرى.

١٧- ولتنفيذ المهام المذكورة، يتعين على الخبير المستقل القيام بزيارات سنوية إلى الدول لدراسة وتقييم التقدم المحرز في ممارسة الحقوق الثقافية واحترام التنوع الثقافي وإبداء رأيه بهذا الصدد؛ وتقديم تقرير سنوي عن أنشطته إلى مجلس حقوق الإنسان للنظر فيه.

[الأصل: بالعربية]
[٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨]

غواتيمالا

١٨- قدمت غواتيمالا في مساهمتها سرداً للأحكام القانونية وغيرها من التدابير التي اعتمدتها لإعمال الحقوق الثقافية وتعزيز احترام التنوع الثقافي.

١٩- وأشارت المساهمة إلى عدة مجالات جديرة بنظر الخبير المستقل المعني بالحقوق الثقافية، ومنها: إيلاء اهتمام خاص لمجال التعليم؛ واستعراض التشريعات التي تتناول احترام أشكال التعبير الثقافي والحصول على السلع الثقافية والحفاظ على التراث الثقافي، لاقتراح تحسينات بشأنها. كما رأت غواتيمالا أنه بالرغم من أهمية رصد احترام الحقوق الثقافية للشعوب الأصلية، فإن ما تطمح إليه كل دولة حقيقةً هو تحقيق تمتع السكان كافةً بجميع الحقوق بغية تعزيز هوية ثقافية تحترم التنوع ومختلف أشكال التعبير الثقافي الموجودة في كل بلد.

٢٠- وترى المساهمة ضرورة أن يأخذ الخبير المستقل في اعتباره أن ثمة جوانب اجتماعية - اقتصادية تترتب على إعمال الحقوق الثقافية واحترام التنوع الثقافي، ولذا ينبغي ألا يُنظر إلى القضية بمعزل عن تلك الجوانب. واعتبرت غواتيمالا أن تعزيز الثقافة هو دافع للتنمية. كما شدد الرد على أنه في البلدان التي تتمتع بتنوع ثقافي واسع النطاق، يتعين على الخبير المستقل أن يتحلى بسعة الأفق والرؤية الموضوعية لتفادي الميل لصالح فئة دون أخرى، وأن يضمن لدى تقييم التدابير التي تعتمدها الحكومات أن تكون هذه التدابير في منفعة السكان ككل وأن تكون موجهة لتعزيز التفاهم بين الثقافات.

٢١- كما اقترحت غواتيمالا أن تكون إحدى المهام الرئيسية للخبير المستقل هي إعداد قائمة بالمؤسسات والمنظمات التي تتناول تعزيز الثقافة والحفاظ عليها على الصعيد الوطني، حيث من شأن ذلك أن ييسر التنسيق ويعزز الإطار المؤسسي لتفعيل الحياة الثقافية واحترام التنوع الثقافي.

[الأصل: بالإسبانية]
[٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨]

جمهورية إيران الإسلامية

٢٢- اقترحت مساهمة جمهورية إيران الإسلامية عناصر موضوعية معينة ينبغي إدراجها في ولاية الخبير المستقل في مجال الحقوق الثقافية، ومنها: النظر في دور وتأثير احترام التنوع الثقافي في تحقيق نظام دولي عادل قائم على الحوار والتعاون وزيادة التفاعل وتفادي التفرد والهيمنة الثقافية؛ وتمحيص الدوافع السياسية والجهود المبذولة لربط ثقافة معينة بالإرهاب والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان؛ وتوجيه الانتباه إلى حقيقة أن العالم اليوم يتألف من أمم ذات نُظم سياسية واجتماعية وثقافية ودينية متنوعة، تستند إلى تاريخ هذه الأمم وتقاليدها وقيمها وثقافاتها المتنوعة، وأن تحقيق الاستقرار والسلام ممكن من خلال الاعتراف العالمي بحق الأمم في حرية تحديد نهجها الخاص إزاء الرخاء؛ والنظر في سبل الحفاظ على الهوية الثقافية كخاصية إنسانية وعنصر من عناصر تشكيل التراث الثقافي الإنساني؛ والتبصير بأهمية التنوع الثقافي وصلته بالتسامح واحترام حرية الآخرين في تقرير توجهاتهم الإنمائية، وهي من القيم الأساسية في ساحة العلاقات الدولية؛ والمساهمة في الاعتراف بالتنوع الثقافي والتنمية الثقافية باعتبارهما مصدرين للإثراء الثقافي المتبادل في الخلفية الثقافية للمجتمع الإنساني؛ والتوعية بالعلاقة بين التنوع الثقافي والرخاء والرفاه، وبأهمية تثمين التنوع الثقافي في تمكين المجتمع الإنساني.

٢٣- كما يتعين أن تشمل ولاية الخبير المستقل ما يلي: تذكير الحكومات بواجبها الجماعي في الاستماع لبعضها البعض والتعلم من بعضها البعض واحترام التنوع الثقافي؛ والمساهمة في تيسير الحوار والرخاء والتعاون؛ والنظر في ما للتسامح واحترام الهوية الثقافية والدينية واللغوية والحوار القائم على الاحترام المتبادل بين الحضارات والثقافات والأديان من دورٍ في تحقيق السلام والتفاهم والصداقة بين الأفراد والشعوب والدول؛ والنظر في مدى تأثير احترام التنوع الثقافي على توسيع نطاق التعاون الدولي بهدف حل المشاكل التي يواجهها المجتمع العالمي؛ والنظر في الأثر السلبي لعدم احترام التنوع الثقافي وعدم الاعتراف بهذا التنوع على حقوق الإنسان وإنفاذ العدالة والحق في التنمية؛ والتصدي للجهود المبذولة والتدابير المتخذة لاستخدام القوة الاقتصادية والسياسية لفرض الهيمنة الثقافية على الآخرين؛ والنظر في السبل الكفيلة بمنع التذويب الثقافي والإقصاء الثقافي في سياق عمليات العولمة عن طريق تشجيع الحوار بين الحضارات والتفاعل الثقافي لتعزيز احترام التنوع الثقافي.

[الأصل: الإنكليزية]
[٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨]

الكويت

٢٤- تضمنت مساهمة الكويت وصفاً للتدابير المتخـــذة لاحترام حقوق الإنسان عامةً والحقوق الثقافية والتنـــوع الثقافي خاصة.

٢٥- واقترحت الكويت أن تشمل ولاية الخبير المستقل في مجال الحقوق الثقافية المهام والواجبات التالية: تقييم التدابير المتخذة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تعزيز التمتع بالحقوق الثقافية واحترام التنوع الثقافي؛ وتحديد معوقـــات التمتع بالحقوق الثقافية والتحديات التي تواجه احترام التنوع الثقافي؛ وتقديم التوصيات والاقتراحات التي تهدف إلى تعزيز التمتع بالحقوق الثقافية على المستويين الوطني والدولي؛ وتقديم تقرير سنوي إلى مجلس حقوق الإنـــسان عـــن الأنـــشطة المضطلع بها؛ ومتابعة وحضور المؤتمرات الدولية المتعلقة بالحقوق الثقافية؛ وتقييم العلاقة بين تعزيز وحماية حقوق الإنسان واحترام الحقوق الثقافية وتحديد أفضل الممارسات؛ وتقييم مدى تمتع المرأة بالحقوق الثقافية وتمكينها من ممارستها؛ والقيام بزيارات إلى الدول لتحديد مدى تمتع الأفراد بالحقوق الثقافية واحترام الدولة للتنوع الثقافي ونشر ثقافة التسامح؛ وإجراء البحوث والدراسات والاحصائيات ووضع الحلول المناسبة لقضايا التنوع الثقافي واحترام ثقافات الشعوب.

[الأصل: بالعربية]
[٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨]

المكسيك

٢٦- اقترح رد المكسيك مجالات مواضيعية محددة يتعين أن تغطيها ولاية الخبير المستقل. وتشمل هذه المجالات اللغة والإنتاج الثقافي والفني؛ وحقوق المؤلف؛ ووصول الأقليات إلى الثقافة؛ ووصول الأشخاص والمجتمعـــات إلى مختلـــف الأنشطة الثقافية؛ والمشاركة في الأنشطة الثقافية في جو من المساواة والاحترام.

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨]

البرتغال

٢٧- رأت مساهمة البرتغال أن ولاية الخبير المستقل ينبغي أن تقتصر على أحكام صكوك حقوق الإنسان المتعلقـــة بالحقوق الثقافية، لا سيما المادة ٢٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأشارت البرتغال إلى أنها ستعارض إنشاء أي ولاية تركز على القضايا المتعلقة بالتنوع الثقافي في سياق تعزيز حقوق الإنسان وإعمالها.

[الأصل: الإنكليزية]
[٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨]

إسبانيا

٢٨- أشارت مساهمة إسبانيا إلى أن ولاية الخبير المستقل ينبغي أن تركز على التغيرات الحاصلة في ميدان الثقافة، وأن تعتمد نهجاً يهدف إلى حماية وصول الشعوب إلى الثقافة. كما شددت المساهمة على الحاجة إلى التركيز على الانعكاسات القانونية والاقتصادية لحماية التنوع الثقافي، ومنها تعزيز الترابط والحوار بين الثقافات والتلاحم الاجتماعي، والحصول على دعم حكومي للثقافة والقطاعات الثقافية. ويدلل هذا الجانب على قيمة الثقافة كعامل حافز للنمو والعمالة. وأشارت إسبانيا إلى الحاجة إلى إيجاد أوجه تآزر بين ولاية الخبير المستقل وجميع أصحاب المصلحة العاملين في ميدان الحقوق الثقافية، والتشديد على مسألة التنوع الثقافي في إطار هيئات ووكالات الأمم المتحدة.

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

السويد

٢٩- شدّدت السويد في ردها على الحاجة إلى ضمان قيام الخبير المستقل بالتنسيق والتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، كاليونسكو ومجلس أوروبا وغيرهما من الهيئات الإقليمية، فضلاً عن مراكز البحوث.

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨]

سويسرا

٣٠- سلطت سويسرا الضوء في ردها على الاعتراف الحالي بالحقوق الثقافية والمكونات الثقافية لحقوق الإنسان الأخرى في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وتفسيرها من قبل هيئات المعاهدات. وأشارت سويسرا إلى أن ثمة آليات دولية عدة قائمة لحماية هذه الحقوق وإعمالها، كهيئات المعاهدات، والعديد من المقررين الخاصين، والخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات والفريق العامل المعني بالسكان الأصليين. وسويسرا غير مقتنعة بأن إنشاء ولاية خبير مستقل جديدة لن يتداخل مع جهود الولايات القائمة والخبراء الموجودين.

٣١- وأشارت مساهمة سويسرا إلى أن اليونسكو تتناول القضايا المتعلقة بالحقوق الثقافية والتعاون والتآزر في الميدان الثقافي وحماية التراث الثقافي. وسويسرا غير مقتنعة بأن أنشطة أي خبير مستقل مقبل في ميدان الحقوق الثقافية لن تكون متداخلة مع عمل اليونسكو أو لن تؤدي إلى تكرار أنشطتها.

٣٢- لذا فإن سويسرا لا ترى لزوماً لإنشاء ولاية خبير مستقل في ميدان الحقوق الثقافية، في حين تقرّ بأن تعميم مراعاة الحقوق الثقافية والبعد الثقافي لحقوق الإنسان بصورة أكثر منهجية هو أمر مرغوب فيه ويمكن تحقيقه من خلال آليات حقوق الإنسان القائمة فعلاً.

[الأصل: بالفرنسية]
[٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

الجمهورية العربية السورية

٣٣- شدّدت مساهمة الجمهورية العربية السورية على أن ولاية الخبير المستقل ينبغي أن تحترم خصوصية كل بلد وأن تراعي الحقوق الفردية الثقافية واحترام التنوع الثقافي ضمن إطار الوحدة الثقافية الوطنية.

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨]

تركيا

٣٤- ذكّرت تركيا بأن قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ يقتضي من المجلس، لدى النظر في إنشاء ولايات إجراءات خاصة جديدة، تجنب الازدواج الذي لا لزوم له، وتحديد المجالات التي تشكل ثغرات مواضيعية ومعالجتها بوسائل أخرى غير إنشاء ولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وتوخي أكبر قدر ممكن من الوضوح والدقة في تحديد الولايات الجديدة تجنباً للغموض. وترى تركيا أن ثمة آليات عديدة في منظومة الأمم المتحدة تتناول الحقوق الثقافية وترصدها بفعالية؛ ومن الأمثلة على ذلك مختلف ولايات الإجراءات الخاصة واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من هيئات المعاهدات.

٣٥- وأعربت تركيا عن اعتقادها أن ولاية اليونسكو أيضاً تغطي أبعاداً كثيرة للحقوق الثقافية، وأعطت أمثلة عن الصكوك التي اعتمدتها اليونسكو والتي لها صلة بالحقوق الثقافية، وعن آليات اليونسكو التي تهدف إلى تعزيز وحماية الحقوق الثقافية. وخلصت مساهمة تركيا إلى عدم وجود ثغرات مواضيعية في منظومة الأمم المتحدة وإلى أن إنشاء ولاية جديدة في ميدان الحقوق الثقافية سيؤدي إلى ازدواجية لا داعي لها في أنشطة ولايات مختلفة للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، أشارت المساهمة إلى أن من الصعب تفادي الغموض عند إنشاء ولاية جديدة في ميدان واسع كميدان الحقوق الثقافية. ورأت تركيا أن من الممكن التغلب على الثغرات المواضيعية، إن وُجدت، عن طريق الاستخدام الجيد لآليات الأمم المتحدة القائمة المختصة في هذا المجال.

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ آب/أغسطس ٢٠٠٨]

ثالثاً - ردود المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية

٣٦- توضح مساهمة **اليونسكو** فهم المنظمة لمفهوم الثقافة وتحديات التنوع الثقافي. وتتضمن المساهمة عدة مرفقات تضمّ قائمة بمؤلفات اليونسكو ذات الصلة والصكوك والتوصيات الدولية الرئيسية التي تحدد المعايير في ميدان الثقافة، وتسلط الضوء على وجود الإجراء ١٠٤ لليونسكو الذي يسمح بتلقي الشكاوى بشأن الانتهاكات المدّعى حدوثها ضد حقوق الإنسان والمتصلة باختصاص اليونسكو، بما في ذلك الحقوق الثقافية.

٣٧- أما بالنسبة لولاية الخبير المستقل، فتقترح المساهمة عدة مواضيع يمكن تناولها في إطار هذه الولاية. ويتمثل أحدها في الحاجة إلى توضيح التحدي المزدوج الكامن في التنوع الثقافي، وهو من جهةٍ تحدي الدفاع عن التنوع الإبداعي، حيث تنهل كل ثقافة من التراث أو تجدد نفسها بالإبداع وأشكال التعبير الثقافي؛ ومن جهة أخرى تحدي

ضمان التعايش المتناغم والاستعداد للعيش بسلام معاً للأفراد والمجموعات التي تنتمي إلى أفق ثقافية متنوعة فيما تشترك في مساحة عيش واحدة. وتشمل المواضيع الأخرى التي ترى اليونسكو أن باستطاعة الخبير المستقل النظر فيها مجموعة الصكوك المعيارية ذات الصلة التي وضعتها اليونسكو؛ والحوار بين الثقافات بوصفه بعداً رئيسياً لتيسير التقدير والفهم المتبادلين للاختلافات الثقافية؛ وأشكال التوتر التي قد تنشأ من التصادم بين عالمية حقوق الإنسان وتنوع الممارسات والمعتقدات الثقافية، وبخاصة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وحقوق فئات الأقليات والشعوب الأصلية والتنوع اللغوي كمكوّن أساسي من مكونات الحقوق الثقافية. وأخيراً، ترى المساهمة أن من الممكن إنشاء آلية للخبير المستقل تسمح بإحالة البلاغات التي تدّعي حدوث انتهاكات للحقوق الثقافية إلى اليونسكو، كوسيلة لتنسيق عمل الخبير مع الإجراء ١٠٤ لليونسكو.

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨]

٣٨- أما **مرصد التنوع الثقافي والحقوق الثقافية**، الذي يقع مقره في معهد الأخلاقيات وحقوق الإنسان المتعدد التخصصات في جامعة فريبورغ بسويسرا، فهو شبكة تضمّ باحثين ومؤسسات ومنظمات غير حكومية. وقد تناولت مساهمته أربع نقاط رئيسية هي: الحاجة إلى توضيح تعريف ومضمون الحقوق الثقافية، والفرصة المتاحة للقيام بهذا التوضيح، ومضمون ونطاق ولاية الخبير المستقل المعني بالحقوق الثقافية.

٣٩- وأفادت المساهمة بأن توضيح تعريف الحقوق الثقافية وطبيعتها وعواقب انتهاكها سيحول دون استخدام الولاية لصالح النسبية الثقافية أو كذريعة لتحريض المجتمعات أو الشعوب ضد بعضها البعض. وشددت المساهمة على أهمية أن يوضح الخبير المستقل ضرورة فهم الحقوق الثقافية من منظور عالمي وليس من منطلق ارتباطها بحقوق الأقليات أو الشعوب الأصلية وحدها. كما أشارت المساهمة إلى ضرورة توضيح الروابط بين التنوع الثقافي وحقوق الإنسان والمضمون الثقافي لحقوق الإنسان الأخرى.

٤٠- ولاحظت المساهمة أن الحقوق الثقافية لم تُعط الاهتمام الذي تستحقه على الساحة الدولية. وفي حين اعترفت المساهمة بأن لدى مختلف هيئات المعاهدات بعض الاختصاص في هذه المسألة، فإن الممارسات الفعلية لهذه الهيئات جعلت الحقوق الثقافية قضية ثانوية وتعاملت معها بصورة عشوائية وانتقائية. وشددت المساهمة على وضوح قرار مجلس حقوق الإنسان ٦/٦ الذي يعطي أهمية مركزية للحقوق الثقافية، ويجعل التنوع الثقافي عنصراً من عناصر ممارستها. ولذا فإن من الواضح، بحسب رأي هذه المساهمة، أنه ينبغي احترام الهويات الثقافية ما دامت لا تؤدي إلى إنكار حقوق الإنسان.

٤١- وفيما يتعلق بمضمون ولاية الخبير المستقل، رأت المساهمة أن هذه الآلية ستقدم تعريفاً أدقّ وأكثر اتساقاً لمضمون الحقوق الثقافية وحمايتها. وينبغي أن يعتمد الخبير المستقل نهجاً مستعرضاً شاملاً إزاء الحقوق الثقافية، مستخدماً جميع صكوك حقوق الإنسان ذات الصلة مرجعاً له في هذا الصدد. وستكون ولاية الخبير المستقل أول آلية محددة معنية بالحقوق الثقافية، ما سيؤدي إلى تحسين نشر مضمون هذه الحقوق والتوعية بها وبمركزها وعراقيل تطبيقها والتدابير اللازم اعتمادها لضمان تنفيذها. كما سيتسنى تحديد الإخفاقات والانتهاكات في مجال الحقوق الثقافية بسهولة أكبر.

٤٢- واقترحت المساهمة المشتركة المقدمة من المنظمات غير الحكومية أن تتضمن ولاية الخبير المستقل الأهداف التالية: المساهمة في توضيح الحقوق الثقافية استناداً إلى الصكوك القانونية السارية؛ وتقديم تقارير عن حالة احترام الحقوق الثقافية وحمايتها وإعمالها في شتى أنحاء العالم وكذلك عن عراقيل تنفيذها، على أن تؤخذ بالاعتبار المعلومات والملاحظات الواردة من الدول المعنية ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية؛ وإعداد توصيات عملية عن تعزيز التمتع الفعلي للجميع بالحقوق الثقافية، استناداً إلى المعلومات والملاحظات الواردة.

٤٣- كما شددت المساهمة على أن إنشاء آلية خبير مستقل لن يؤدي إلى تكرار أعمال هيئات المعاهدات. بل إنها ستقدم مساهمات لهيئات المعاهدات في ميدان قلّ استكشافه حتى الآن. وقد برهنت التجارب على أن الاعتماد على هيئات المعاهدات، المثقلة الكاهل أصلاً، لا يكفي لتطوير مضمون الحقوق الثقافية. ويُعتقد أنه ما من ازدواجية بين ولاية الخبير المستقل واختصاصات آليات اليونسكو في ميدان الحقوق الثقافية. وينبغي أن يقيم الخبير المستقل حواراً بناءً ومتواصلاً وأن ينظر في مجالات التعاون الممكنة مع هيئات ومؤسسات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات الدولية المختصة في ميدان حقوق الإنسان، كاليونسكو، فضلاً عن المنظمات الأخرى التي قد تكون لأنشطتها آثارٌ غير مباشرة هامة على احترام الحقوق الثقافية. كما ينبغي أن تتعاون آلية الخبير المستقل مع الإجراءات الخاصة الأخرى، عن طريق التشديد على أهمية إدراج البعد الثقافي لكل حق من حقوق الإنسان في تقارير تلك الإجراءات وتوصياتها، وأن تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الإجراءات الخاصة التي تشمل ولاياتها تحديداً قضايا الحقوق الثقافية، بما في ذلك الاضطلاع بدراسات مشتركة وتقديم توصيات مشتركة.

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨]

رابعاً - الاستنتاجات

٤٤- اتسمت النُهج المختلفة التي تضمنتها الردود بتنوع كبير بحيث لم تسمح إلا باستخلاص استنتاجات عامة جداً. وقد أيّد خمسة عشر رداً من الردود السبعة عشر الواردة إنشاء ولاية خبير مستقل في ميدان الحقوق الثقافية والتنوع الثقافي. واعتبرت مساهمتان أن لا حاجة لولاية إجراءات خاصة جديدة في هذا المجال. وكان الرأي المشترك عامةً بين المساهمات المؤيدة لإنشاء آلية خبير مستقل هو أن هذه الآلية ستعزز فهم الحقوق الثقافية وحمايتها، كما ستساعد في سد ثغرات الحماية التي تواجه الحقوق الثقافية. واحتجت المساهمات المعارضة لاستحداث ولاية جديدة إما بأن المعايير والآليات القائمة ضمن منظومة الأمم المتحدة تتناول بشكل كافٍ الحقوق الثقافية أو أنه ينبغي زيادة تعميم مراعاة هذه الحقوق وتعزيزها ضمن الآليات القائمة لحقوق الإنسان.

٤٥- وكان الرأي المشترك بين عدة مساهمات هو أن ولاية الخبير المستقل ينبغي أن تتضمن القدرة على المساعدة على إنفاذ الحقوق الثقافية، عن طريق استعراض أو تقييم التشريعات والمشاريع والسياسات وغير ذلك من التدابير المتخذة لإعمال هذه الحقوق. واقترحت بعض المساهمات تمكين آلية الخبير المستقل من إجراء دراسات عن التدابير المعتمدة لتعزيز وحماية الحقوق الثقافية واحترام التنوع الثقافي والحفاظ على التراث الثقافي.

٤٦- وأشارت بعض المساهمات إلى ضرورة أن تركز ولاية آلية الخبير المستقل أيضاً على تمتع فئات السكان الأصليين والأقليات الإثنية والدينية والقومية، فضلاً عن النساء وذوي الإعاقات، بالحقوق الثقافية.

٤٧- كما أثارت عدة مساهمات مسألة الأبعاد الدولية للحقوق الثقافية كمسألة جديرة بالاهتمام، بما في ذلك الاحترام الدولي للحقوق الثقافية والتعاون في مجال الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة وإعادة قطع التراث الثقافي إلى موطنها. بيد أن مساهمات أخرى شددت على أن إنشاء ولاية جديدة في مجال الحقوق الثقافية ينبغي ألا يُستخدم ذريعة لإضعاف الالتزامات في ميدان حقوق الإنسان تحت شعار الحقوق الثقافية. وأشارت بعض الردود إلى العلاقات بين الثقافة والتنمية والنمو والعمالة وهي العلاقات التي يتعين على الخبير المستقل تناولها.

٤٨- وشددت مساهمات عدة على أهمية أن ينسق الخبير المستقل بدقة مع منظمة اليونسكو وأن يتعاون معها ومع غيرها من المنظمات والهيئات الدولية ذات الصلة وهيئات المعاهدات وولايات الإجراءات الخاصة والمنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني والمؤسسات العاملة في ميدان الحقوق الثقافية والتنوع الثقافي. بيد أن مساهمات أخرى رأت أن أنشطة الخبير المستقل ستشكل تكراراً للأنشطة والولايات القائمة في ميدان الحقوق الثقافية.

٤٩- كما أثارت مساهمات عديدة قضايا أخرى أكثر تحديداً. وفي بعض الحالات، أثيرت بعض القضايا في بضعة مساهمات فقط، وفي حالات أخرى أُعرب عن وجهات نظر متضاربة حول القضية ذاتها. ففي حين شددت بعض المساهمات، على سبيل المثال، على ضرورة أن يستكشف الخبير المستقل مختلف أبعاد التنوع الثقافي، فإن أحد الردود عارض بوضوح إدراج التنوع الثقافي في هذه الولاية.

- - - - -